«النفط الكويتي» بـ 52,7 دولارا

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 23 سنتا بنسبة بلغت 0,4٪ ليصل الى 52,7 دولارا، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، انخفضت أسعار النفط نهاية الأسبوع بسبب المخاوف من زيادة الإنتاج الأميركي من النفط الصخري بعدما زادت عدد منصات الحفر النفطية للأسبوع السادس على التوالي. وانخفض سعر برميل خام القياس العالمي مزيج برنت 59 سنتا ليصل عند التسوية إلى مستوى 55,9 دولارا للبرميل، كما انخفض سعر برميل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 46 سنتا ليصل إلى مستوى 53,9 دولارا للبرميل.

عبر البطاقات الائتمانية.. وبدافع استهلاك معظمها في السياحة والسفر

570 مليون دينار اقترضها الكويتيون للإنفاق الخارجي

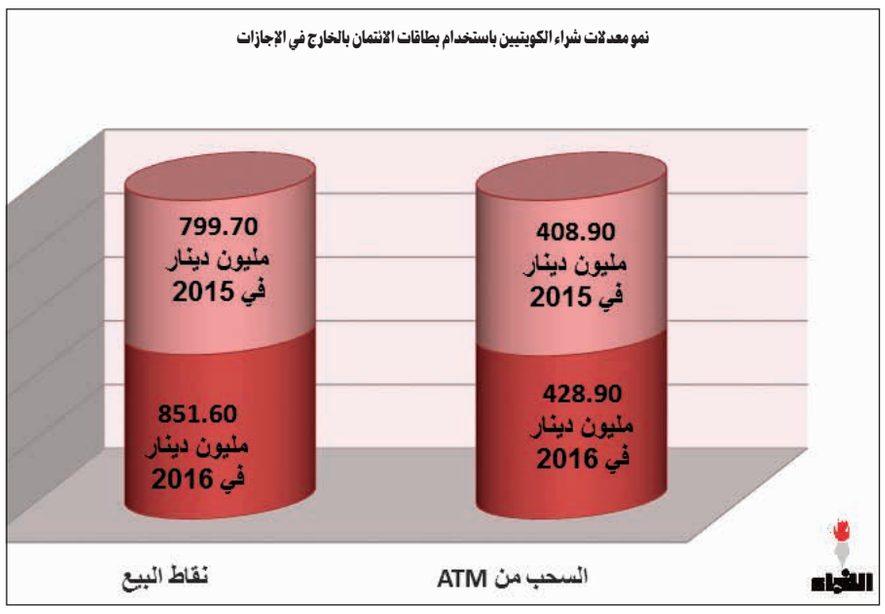

■ 852 مليون دينار إجمالي المشتريات بالبطاقات المدينة والائتمان

■ 429 مليون دينار سحب كاش منها 23 مليون فقط ائتمان

محمود صبحي

لا يخطط الكويتيون لإنفاقهم الاستهلاكي خارج البلاد أثناء العطلات والاجازات الصيفية، وهو ما يتضح من حجم المعاملات على استخدام بطاقات الائتمان Credit Cards في المشتريات خارج البلاد والتي وصلت الى 569 مليون دينار خلال العام الماضي لتشهد زيادة سنوية بنسبة تصل الى 6,5٪ مقارنة بالعام 2015 لتمثل تلك القيمة ثلثي قيمة المشتريات من خلال نقاط البيع الالكترونية بينما اعتمدوا على الشراء باستخدام البطاقات المدينة Debit Cards في ثلث معاملاتهم فقط ولم يستخدموا بطاقات الائتمان في السحب من الخارج سوى بـ 23 مليون دينار.

6٪ متوسط زيادة المشتريات والسحب باستخدام البطاقات سنويا

رصدت «الأنباء» الإنفاق الاستهلاكي للكويتيين خارج البلاد أثناء العطلات أو العمل أو السفر للعلاج واكثرها على الإطلاق السفر بهدف السياحة في الاعياد والعطلات الصيفية وهو الإنفاق الذي يزداد عاما بعد عام حيث أنفق الكويتيون من خلال نقاط البيع الالكترونية والسحب من أجهزة السحب الآلي في العام 2016 من خارج الكويت 1,28 مليار دينار بزيادة 6٪ عن إنفاق العام 2015 والذي وصل الى 1,2 مليار دينار بزيادة 72 مليون دينار سنويا.

استخدم الكويتيون بطاقاتهم البنكية المدينة والبطاقات الائتمانية (الكريديت) والتي تسمح لهم بحد ائتماني محدد في العام الماضي وهم خارج الكويت في المشتريات بقيمة وصلت الى 851,6 مليون دينار بزيادة 6,5٪ عن مشترياتهم خلال العام 2015 والتي وصلت قيمتها الى 799,7 مليون دينار وعلى صعيد السحب الكاش من البنوك خارج الكويت فقد وصلت قيمة المسحوبات خلال 2016 الى 428,9 مليون دينار بزيادة 20 مليون دينار مقارنة بالعام 2015 وبزيادة وصلت الى 4,9٪.

توزعت المشتريات بنقاط البيع بين بطاقات الائتمان (الكريديت) والبطاقات المدينة، حيث وصلت قيمة المشتريات بها الى 568,8 مليون دينار لتمثل 67٪ من اجمالي معاملات نقاط البيع خارج الكويت، فيما وصلت قيمة استخدامات البطاقات المدينة الى 283 مليون دينار بزيادة 17 مليون دينار بما نسبته 6٪ تقريبا مقارنة بالعام 2015 كذلك زادت قيمة معاملات بطاقات الائتمان والتي تمثل النسبة الاكبر عن 2015 بما قيمته 34,5 مليون دينار بزيادة وصلت نسبتها الى 5,3٪.

أما على صعيد السحب الكاش من أجهزة السحب الآلي ATM فقد اقتصر السحب على البطاقات المدينة والتي تسحب من الرصيد بنسبة 94,5٪ حيث سحب الكويتيون مبالغ كاش من أجهزة السحب الآلي خارج الكويت خلال العام الماضي بلغت قيمتها 405,8 ملايين دينار بزيادة وصلت الى 4,8٪ مقارنة بالعام 2015 فيما اقتصر السحب ببطاقات الائتمان على 5,5٪ فقط من اجمالي السحب بقيمة وصلت الى 23,1 مليون دينار خلال العام الماضي وبزيادة 1,5 مليون دينار بما يعادل 7,5٪ مقارنة بالعام 2015 والذي سحب فيه الكويتيون كريديت من خارج البلاد بما قيمته 21,6 مليون دينار.

بلغ إجمالي المبالغ المسحوبة من البنوك الكويتية من خلال أجهزة السحب الآلي في الكويت وخارجها خلال فترة الـ 7 سنوات 2010ـ2016 نحو 69 مليار دينار وبمعدل نمو سنوي مركب 7,4٪ وشكلت السحوبات من البنوك في الكويت نحو 96,6٪ من إجمالي معاملات السحب الآلي ما يعادل 66,63 مليار دينار، أما المبالغ المتبقية والتي بلغت 2,36 مليار دينار سحبت خارج الكويت على مدى السنوات الـ 7 الماضية.

ارتفعت قيمة معاملات أجهزة السحب الآلي في الكويت وخارجها خلال عام 2016 بنسبة 3,2٪ لتسجل 11,54 مليار دينار وكانت الأعلى على الإطلاق بالمقارنة مع 11,19 مليار دينار خلال عام 2015 وهي في تباطؤ مستمر في نموها منذ عام 2010 نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة وتباطؤ نمو الإنفاق الاستهلاكي.

تباطأ نمو قيمة معاملات نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي في الكويت وخارجها من 21,4٪ خلال عام 2011 الى11٪ لعام 2013 وبعدها تدريجيا الى نسبة 4,2٪ لعام 2016 حيث بلغت 20,7 مليار دينار.

بلغ المجموع المتراكم لقيمة معاملات أجهزة نقاط البيع والسحب الآلي في الكويت وخارجها خلال الفترة 2010ـ 2016 نحو 115,5 مليار دينار (381 مليار دولار) وبمعدل نمو سنوي مركب خلال الـ 7 سنوات بلغ 10,5٪ لترتفع من 11,33 مليار دينار خلال عام 2010 الى 20,7 مليار دينار خلال عام 2016 وشكلت قيمة معاملات (نقاط البيع والسحب الآلي) في الكويت نحو 94٪ من الإجمالي خلال السنوات الـ 7 الماضية لتسجل 109 مليار دينار، بينما إجمالي المعاملات خارج الكويت بلغ 6,58 مليارات دينار.

تقرير الشال

تداولات «التجاري» تهوي 76٪ خلال يناير

15,5٪ تراجع سنوي لسيولة العقار

أشار تقرير الشال الاقتصادي الى انخفاض سيولة العقار في يناير، حيث سجلت قيمة تداولات العقود والوكالات 185,4 مليون دينار ـ قيمة أدنى بما نسبته 38,8٪ مقابل ديسمبر 2016 البالغة 302,9 مليون دينار ـ وانخفضت بـ 15,5٪ مقارنة مع سيولة يناير 2016.

وتوزعت تداولات يناير الماضي بين 179,5 مليون دينار عقودا، و5,9 ملايين دينار وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية 386 صفقة توزعت ما بين 368 عقودا و18 وكالات، وحصدت «الأحمدي» أعلى عدد من الصفقات بنحو 112 صفقة وممثلة بنحو 29٪ من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة الفروانية بـ 79 صفقة وتمثل نحو 20,5٪، في حين حصلت محافظة الجهراء على أدنى عدد صفقات تداول بـ 22 صفقة ممثلة بنحو 5,7٪.

وأشار التقرير الى تراجع قيمة تداولات النشاط التجاري إلى 34,3 مليون دينار بتراجع 76٪ مقارنة مع ديسمبر الماضي، وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهرا 50,5 مليون دينار، أي ان قيمة تداولات شهر يناير أدنى بـ 32,2٪ عن متوسط آخر 12 شهرا. وبلغ عدد صفقاته 13 صفقة مقارنة بـ 12 صفقة في ديسمبر، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة ليناير 2017 نحو 2,6 مليون دينار مقارنة بمعدل يناير 2016 والبالغ نحو 5,6 ملايين دينار بانخفاض 52,6٪. وبين التقرير ان قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري بلغت 67,7 مليون دينار بتراجع 0,8٪ مقارنة بديسمبر 2016، حيث بلغت نحو 68,2 مليون دينار، وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهرا 68,9 مليون دينار، أي ان قيمة تداولات شهر يناير أدنى بـ 1,8٪ مقارنة بمعدل 12 شهرا. بينما ارتفع عدد صفقاته إلى 116 صفقة مقارنة بـ 102 صفقة في ديسمبر الماضي، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 583,3 ألف دينار مقارنة بنحو 668,6 مليون دينار في ديسمبر 2016 أي بانخفاض 12,8٪.

وقال التقرير إن قيمة تداولات نشاط السكن الخاص بلغت 83,4 مليون دينار متراجعة 9,5٪ مقارنة مع ديسمبر 2016، عندما بلغت 92,1 مليون دينار، وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهرا نحو 84,6 مليون دينار، أي ان قيمة تداولات شهر يناير 2017 أدنى بـ 1,4٪ مقارنة بالمعدل. كما انخفض عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 257 صفقة مقارنة بـ 302 صفقة في ديسمبر 2016، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 324,5 ألف دينار مقارنة بنحو 353,7 ألف دينار في يناير الماضي، بانخفاض 8,3٪.

مليارا دينار سيولة البورصة منذ بداية 2017

قال تقرير الشال ان سيولة البورصة في 39 يوم عمل أي منذ بداية العام الحالي بلغت 1,9 مليار دينار، أو نحو 69,5٪ من مجمل سيولة عام 2016، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي نحو 51,2 مليون دينار، منخفضا بنحو 4٪ عن المعدل اليومي في 34 يوم عمل، وانخفض بنحو 5٪، عن مستوى المعدل اليومي لشهر يناير 2017 (أي في 22 يوم عمل).

بينما ارتفع بشدة وبنحو 4,4 أضعاف مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لعام 2016، ونحو 3,2 أضعاف مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لعام 2015، ولكن السيولة في الأيام الأخيرة كانت إلى هبوط كبير. ومازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم يحصل سوى على 2,9٪ فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0,2٪ فقط من تلك السيولة، و6 شركات من دون أي تداول. أما الشركات السائلة، فقد حصلت 13 شركة قيمتها السوقية تبلغ 1,2٪ فقط من قيمة الشركات المدرجة، على نحو 19,2٪ من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير مازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يتوجه بشدة إلى شركات لا قيمة لها، وتلك حالة مرضية.

أما توزيع السيولة على فئات الشركات الأربع، فكان كالتالي:

الأعلى سيولة: ساهمت 18 شركة مدرجة بنحو 41,8٪ من القيمة السوقية للبورصة، بينما استحوذت على نحو 53,2٪ من سيولة البورصة، كان ضمنها 12 شركة كبيرة، ساهمت بنحو 40,9٪ من قيمة البورصة، وكان نصيبها 76,6٪ من سيولة تلك الفئة، و6 شركات صغيرة استحوذت على 23,4٪ من سيولة تلك الفئة، قيمتها السوقية 0,9٪ فقط من قيمة كل شركات البورصة، وبينما حظيت شركات كبيرة بسيولة عالية تستحقها، مازال الانحراف كبيرا باتجاه شركات صغيرة، وهو أمر لابد من مراقبته.

الأعلى قيمة سوقية: ساهمت تلك الفئة بنحو 70,7٪ من قيمة البورصة، واستحوذت على نحو 31,7٪ من سيولتها، ولكن، ضمنها كان انحراف السيولة بائنا لمصلحة 10 شركات، حيث حظيت بنحو 91,4٪ من سيولة تلك الفئة، تاركة نحو 8,6٪ من سيولة الفئة لـ 8 شركات كبيرة أخرى.

الأدنى قيمة سوقية: ساهمت تلك الفئة بنحو 0,3٪ من قيمة البورصة، إلا أنها استحوذت على نحو 2,9٪ من السيولة، وضمنها حازت 7 شركات على 98,5٪ من سيولة تلك الفئة، بينما لم تحظ 11 شركة صغيرة أخرى سوى على 1,5٪ فقط من سيولة الفئة، ذلك الانحراف في السيولة ضمن الفئة، يوحي بارتفاع شديد لجرعة المضاربة على بعض شركاتها.

سيولة قطاعات البورصة: 5 قطاعات نشطة في البورصة ساهمت بنحو 87,2٪ من قيمتها، وحازت 91,2٪ من السيولة، بما يوحي بتناسق بين السيولة وثقل تلك القطاعات في قيمة البورصة. ولكن، ضمن تلك القطاعات كان هناك انحراف في توجهات السيولة، فقطاع الخدمات المالية حاز 26,3٪ من سيولة البورصة، بما يعادل نحو 2,6 ضعف مساهمته في قيمتها، والقطاع العقاري حاز 21,6٪ من سيولة البورصة وبما يعادل 2,7 ضعف مساهمته في قيمتها، والقطاعان قطاعا مضاربة. بينما حاز قطاع البنوك 21,4٪ من سيولة البورصة، أي بما يوازي 48,3٪ فقط من مساهمته في قيمتها، أي أن نصيبه من السيولة أقل من نصف مساهمته في القيمة، وقطاع البنوك الأكثر انضباطا وملاءة والأكثر استفادة من ارتفاع أسعار الأصول. أما بقية القطاعات السبعة، سائلة وغير سائلة، كلها حازت من السيولة نسبا مقاربة لمساهمتها في قيمة البورصة.

مليارا درهم استثمارات كويتية وقطرية بسوق العقار الإماراتي

770 مستثمرا كويتيا في سوق دبي العقاري

السعوديون أكثر المستثمرين بالقطاع العقاري في دبي

كشف تقرير صادر عن دائرة الأراضي والأملاك في دبي ضخ مستثمرين كويتيين وقطريين نحو ملياري درهم في السوق العقاري خلال 2016.

وقال التقرير ان عدد المستثمرين الكويتيون بلغ 770 مستثمرا، فيما بلغ عدد المستثمرين القطريين نحو 1006 مستثمرين، وضخ المستثمرون العمانيون (301 مستثمر) والبحرينيون (244 مستثمرا) ما يقرب من مليار درهم لكل منهم، فيما جاء المستثمرون السعوديون في المرتبة الأولى بنحو 3294 مستثمرا ضخوا نحو 8 مليارات درهم، وذلك من إجمالي 44 مليارا استثمارات خارجية تلقتها دبي خلال العام الماضي.

ولفت التقرير الى ان سوق العقارات بدبي حقق بداية قوية للعام 2017، حيث بلغ حجم التعاملات العقارية حوالي 30 مليار درهم خلال شهر يناير فقط.

وتوقع الرئيس التنفيذي للعمليات في أرتار للتطوير العقاري عقبة عبدالكريم مزيدا من الانتعاش للسوق خلال الفترة المقبلة، عازيا إقبال السعوديين على الاستثمار في دبي لموقعها الجغرافي كوجهة اقتصادية عالمية، وأسلوب الحياة العصري بها، وتنوع الفرص الاستثمارية وارتفاع العائد من الاستثمار العقاري. وأوضح ان دبي حمت نفسها من الآثار الاقتصادية السلبية من خلال تطوير البنية التحتية للأعمال والاستثمار في القطاع السكني ولترويج أعمالها وإنجازاتها للجمهور العالمي على مدار السنوات الـ 20 الماضية، إضافة الى ان القطاع السكني بها يوفر استقرارا ماليا على المدى البعيد.

دول الخليج تدرس فرض ضرائب انتقائية على السيارات الفارهة والساعات والعصائر

تدرس لجان خليجية حاليا فرض ضرائب انتقائية على العصائر، والساعات الغالية، والسيارات الفارهة بناء على بعض التطبيقات العالمية، وأنه في حال انتهت تلك اللجان من أعمالها، وتحديد قيمة الضرائب وآلياتها، فسيتم رفعها إلى قادة دول الخليج لإقرارها. ويأتي ذلك بعد أن أقر مجلس الوزراء السعودي تفويض وزير المالية بتحديد تاريخ تطبيق الضريبة الانتقائية بالنسبة إلى المملكة، وذلك امتدادا لقرار فرض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل موحد ضريبة انتقائية. وكانت شركات المشروبات الغازية قد عقدت أخيرا ورش عمل واجتماعات مطولة مع الهيئة العامة للزكاة للتعرف أكثر على آليات فرض الضرائب. وبحسب المعلومات التي نشرتها «الاقتصادية»، فإن السعودية تتجه إلى تطبيق الضريبة الانتقائية مطلع (أبريل) المقبل، بعد أن أنهت الإجراءات كافة المتعلقة بتطبيقها، التي تشمل ثلاث سلع هي المشروبات الغازية والطاقة والتبغ ومشتقاته بنسب تراوح بين 50 و100٪. وسيتم في ضوء ذلك تشديد مراقبة جميع المنافذ البرية والبحرية والجوية بالتعاون مع الجهات المعنية خاصة الجمارك، لاتخاذ إجراءات التطبيق والعمل بهذه الخطوة.